دور التدابير الوقائية (غير العسكرية) في استراتيجية مكافحة الإرهاب الدولي

د. فلاح مبارك بردان الفهداوي

مركز الدراسات الاستراتيجية – جامعة الانبار

الملخص

ينطلق هذا البحث من أن ظاهرة الارهاب الدولي ظاهرة متشعبة ومتعددة الاسباب والاشكال لذا يتطلب البحث في بعض جزئيات هذه الظاهرة التي شغلت العالم منذ بداية القرن الحادي والعشرين، في محاولة لوضع استراتيجية شاملة ومتكاملة لمكافحة الارهاب الدولي.

Abstract

This research stems from the phenomenon of international terrorism, the phenomenon of complex and multiple causes, forms and therefore requires research in some of the particulars of this phenomenon that ran the world since the beginning of the twentieth century and atheist , try Le Place a comprehensive and integrated strategy to combat international terrorism.

المقدمة:

يشكل الإرهاب الدولي أحد أهم الظواهر السلبية في النظام الدولي الجديد، وذلك بسبب انشغال عالم القرن الحادي والعشرون بكوارثه وبشاعة أساليبه في التدمير والقتل، وبذلك انعكست سلبيات هذه الظاهرة على العديد من أوجه النظام الدولي الجديد (الفكرية والسياسية والعسكرية والاقتصادية)، وبذلك أصبح الإرهاب خطراً حقيقياً يهدد أمن المجتمع الدولي بصورة عامة ومنها المجتمعات الديمقراطية وذلك لما يتسم به الإرهاب من الاعتماد على العنف أسلوباً وعلى لغة الكراهية شعاراً وعدم قبول الآخر منهاجاً و يرتكز على أيديولوجية التكفير، فلا يوجد قانون يحد جموح أجرامه ولا قيم الاخلاق تخفف من لغة

الكراهية بسبب الايمان بعقيدة متطرفة وهو ما زاد الأمر تعقيداً في اسلوب احتواء ظاهرة الارهاب وبالتالي سبل العلاج، وبالتالي انتشر شرقاً وغرباً حتى اصبح أداة لتحقيق مآرب و طموحات يعجز البعض عن تحقيقها بالوسائل العادية المشروعة وبدأ يوظف سياسياً لتحقيق غايات معينة.

واذا كانت ظاهرة الارهاب الدولي ظاهرة متشعبة ومتعددة الاسباب والاشكال فأن ذلك يتطلب البحث في بعض جزئيات هذه الظاهرة التي شغلت العالم منذ بداية القرن الحادي والعشرين، ومن هذا المنطلق بحثنا في موضوع التدابير الوقائية غير العسكرية في مكافحة الارهاب الدولي والذي تناولنا فيه اهمية وضع استراتيجية شاملة ومتكاملة في مكافحة الارهاب الدولي.

وانطلاقاً من عنوان البحث تم تقسيمه الى ثلاثة محاور يمكن من خلالها تغطية الموضوع بشكل كامل وهذه المحاور تتمثل بالاتي:

المحور الأول: مفهوم الإرهاب الدولي (أطار نظري): ويتضمن تفسير وتحليل مفهوم أهم المصطلحات المستخدمة في عنوان البحث التي قد تثير بعض الإشكاليات والالتباس في المفردات، وبذلك لابد من توصيف وتعريف ظاهرة الارهاب ومن ثم تبيان المقصود بالتدابير الوقائية التي هي جزء من اشكالية بحثنا.

المحور الثاني: أسباب تنامي ظاهرة الإرهاب الدولي: حيث نتناول فيه شكل ومضمون واساليب الارهاب الحديث واختلافه عن الأشكال القديمة من الاعمال الإرهابية والتركيز على مخاطرة في القرن الحالي وهو ما جعل منه قضية رأي عام عالمي وحضي باهتمام دولي واسباب الارهاب واشكاله.

المحور الثالث: الوسائل غير العسكرية في مكافحة الارهاب الدولي بعد احداث ١١ايلول/٢٠٠١: وفي هذا المحور نبحث عن الآليات والإجراءات الواجب اتباعها في سبيل الوقاية قبل العلاج لظاهرة الإرهاب الدولي.

المحور الأول: مفهوم الإرهاب الدولي (أطار نظري)

لا يوجد مصطلح من المصطلحات أكثر استثارة للخلاف مثلما أثاره مفهوم الإرهاب حيث اختلفت وجهات النظر وتباينت، متأثرة بالمصالح الوطنية أو القومية أو الاعتبارات السياسية، فقد ملأت قضية ما يسمى (بالإرهاب) الدنيا، وشغلت الناس، وأصبحت حديثًا مشتركا بكل اللغات، وعلى اختلاف الحضارات. حيث نجد دراسات كثيرة تناولت المفهوم من حيث التعريف وتحديد صفات وسمات الظاهرة التي اعتبرت بحق أحدى اهم ظواهر القرن الحالي. لذلك وجدنا من المناسب أن يصار الى تحليل مفهوم هذه الظاهرة العالمية انطلاقا من حقيقة أن فهم توصيف وتحليل وتحديد أبعاد الظاهرة هو نصف طريق علاجها.

اولاً: تعريف الإرهاب

١- تعريف الإرهاب لغة:

ومصطلح (الإرهاب) ترجمة حرفية للكلمة الفرنسية (terrorisme)، التي استحدثت أثناء الثورة الفرنسية، وهي ترجمة حرفية أيضًا للكلمة الإنجليزية (terrorism)، ويعتقد أن الترجمة الصحيحة للمصطلح الأجنبي هي كلمة (إرعاب، وإخافة شديدة)، وليس (إرهابًا)[١].

تعد كلمة (الإرهاب) مشتقة أقرها مجمع اللغة العربية مشتقة من الفعل (رهب) ومن الفعل المزيد (أرهب)، ويقال: (أرهب فلانًا) أي: خوَّفه وفزَّعه ، وهو المعنى الذي يدل عليه الفعل المضعف (رهب)، أما الفعل المجرد من المادة نفسها وهو (رهب يرهب رهبةً ورهبًا) فيعني: خاف، فيقال: (رهب الشيء رهبًا ورهبة أي : خافه ، والرهبة : الخوف والفزع)[٢].

وقال الراغب الأصفهاني: الرَّهْبة والرُّهُب: مخافة مع تحرز واضطراب[٣]. وقال تعالى: ((وَاضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ)) (القصص: ٣٢)

ونجد أن الناظر في المعاجم العربية، والقواميس اللغوية، يجد أنها خلت من كلمة (إرهاب)، والتعريف بها وفق المفهوم المعاصر. والإرهاب " رعب تحدثه أعمال عنف كالقتل والقاء المتفجرات أو التخريب". والإرهابي: "من يلجأ إلى الإرهاب بالقتل...الخ"[٤]. وفي معجم العلوم الاجتماعية "الارهاب Terrorism" يعني (إحداث الخوف والرعب)[٥].

٢- تعريف الإرهاب (اصطلاحاً)

تعد ظاهرة الارهاب الدولي من الظواهر الدولية التي انشغل بها عالم القرن الحادي والعشرين بسبب تأثيراتها السلبية على المجتمع الدولي، وهذه الظاهرة, أخذت تشمل المجتمع الدولي كله. والفعل الإرهابي الواحد يمكن أن يشارك في تنفيذه أشخاص من جنسية معينة أو جنسيات متعددة ومختلفة بينما يكون ضحاياه من دول أخرى، أما مكان ارتكابه فقد يكون إقليم دولة ثالثة (أو عدة دول). فحوادث اختطاف الطائرات واحتجاز ركابها كرهائن وهم ينتمون إلى جنسيات مختلفة، تمتد آثار فعلها إلى عدة دول ويترتب على ذلك أثار قانونية محلية ودولية. وادى انتشار ظاهرة الإرهاب في المجتمع الدولي كله، واستحضار الأفعال الإرهابية وتنفيذها في دول مختلفة إلى شيوع مصطلح (الإرهاب الدولي International terrorism).[٦]

أن تحديد الإرهاب الدولي أكثر صعوبة من تحديد مفهوم الإرهاب العادي. والتعنيف هو ظاهرة مشتركة بين أفعال الإرهاب الدولي وبين الأنشطة التي تمارسها حركات التحرر الوطني وحركات التحرر من الاحتلال الأجنبي ومناهضة العنصرية. ورغم أن تلك الأفعال وهذه الأنشطة ليست من طبيعة واحدة، ألا أن الكثير من الطروحات، خاصة الغربية، لا تميز بين هذين النوعين، مما يؤدي إلى خلط في ممارستها في دوافع كل منها، وبالتالي تؤدي إلى تباين على موقف متميز حيال كل منهما.

وعليه، قد اصبح مفهوم الإرهاب يخضع للأهواء والتفسيرات الكثيرة التي قد يكون بعضها متناقضة، فالبعض يفسر عمل يحتوي على عنف على أنه مقاومة وجهاد لكن يفسر من الطرف المقصود والمتضرر من هذا العمل بالإرهاب، وقد أدى هذا الاختلاف في وجهات النظر إلى عدة نتائج أهمها[٧]:

١- أن تعريف الإرهاب قد أصبح مشكلة تصعب على الحل، إذ أنه من العسير التوصل إلى تحديد مجرد للإرهاب دون إدخال عناصر خارجية عنه، تتمثل في الآراء المتباينة حول شرعية التنظيمات وأنشطتها.

٢- ونتج عن ذلك صعوبة التوصل إلى اتفاقيات أو معاهدات دولية لاختلاف مصالح الدول، ومحاولة كل مجموعة منها فرض وجهة نظرها التي تتفق مع مبادئها ومصالحها وخلفياتها التاريخية الأمر الذي يجعل أهداف ومضمون الاتفاقيات محل اختلاف.

٣- تشابه صور العنف السياسي المختلفة، بالإرهاب بحيث أصبح الفاصل غير واضح بينه وبين صور الجرائم السياسية والجريمة المنظمة.

٤- اختلاط مفهوم الإرهاب كظاهرة في الصراع السياسي مع أنماط أخرى من العنف السياسي مثل حركات التمرد والعصيان والانقلابات، حتى وصل الأمر أحياناً إلى اعتبار بعض وسائل الضغط السياسية نوعاً من الإرهاب.

ثانياً: سمات وخصائص ظاهرة الإرهاب الدولي

لابد من دراسة مفهوم الإرهاب الدولي بصورة شمولية في جوانبه السياسية والاجتماعية والقانونية بهدف تحديد المفهوم الدقيق للإرهاب الدولي وتمييزه عن غيره من النشاطات الأخرى التي تشترك معه في بعض المظاهر، ألا أنها تختلف عنه في الأهداف وفي بعض الوسائل والنتائج، وخاصة وأن مفهوم الإرهاب سواء الداخلي والخارجي ظل عصياً عن التعريف من قبل المنظمة الدولية.

ورغم عدم وجود تعريف شامل ومتفق عليه عن الارهاب لكن ممكن اعطاء توصيف عام وفقاً لسمات محددة يمكن الاستدلال بها لفهم الظاهرة. وطبقاً لذلك يمكن اعتبار الإرهاب بأنه: (كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به، أياً كانت

دوافعه أو أغراضه، يقع تنفيذه لمشروع إجرامي فردي أو جماعي يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم ، أو تعريض حياتهم أو حرياتهم وأمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة ، أو بأحد المرافق أو الأملاك (

العامة والخاصة) أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر)[٨]. وعرفت منظمة الامم المتحدة الارهاب: (تلك الأعمال التي تعرض للخطر أرواحاً بشرية بريئة أو تهدد الحريات الأساسية أو تنتهك كرامة الإنسان)[٩].

وقد تبين من نتائج دراسة وتحليل بعض الحالات الإرهابية ان هنالك سمات للإرهاب تتضح بما يلي:

١- الإرهاب ظاهرة عالمية متواجدة في كل مكان في شرق العالم وغربه وشماله وجنوبه، وقد ارتكبت الأفعال الإرهابية من قبل أفراد يدينون بأديان مختلفة.

٢- المنظمات الإرهابية منظمات مغلقة تظم المئات وأحياناً الآلاف من الأفراد وتركز على أهداف سياسية تتعلق بالعدالة والفقر والدين، وتركز على الفئات الأقل حظاً في المجتمع.

٣- المنظمات الإرهابية منظمات دكتاتورية القائد فيها هو الحاكم وأفرادها يخضعون له خضوعاً مطلقاً وبرغم ذلك فهي تعني بإعداد كوادرها لشغل الأماكن التي تخلو بغياب صاحبها في قيادة المنظمة.

٤- المنظمات الإرهابية لها امتدادها داخل البلاد وخارجها.

٥- تسعى المنظمات الإرهابية جميعها لتجنيد أعضاء جدد وتعبئتهم وتدريبهم، وتستفيد المنظمات الإرهابية من التقنيات الجديدة في الاتصال والنقل والتسجيل والتنصت والتسليح كما تستفيد من تقدم علوم الإدارة وتُنشئ بعضها لقائدها مجلس شورى.

٦- منفذو العمليات الإرهابية أكثرهم من الشباب يعتقدون بشرعية ما ارتكبوه.

٧- تمويل المنظمات الإرهابية التبرعات والقيام بأنشطة مشروعة وكثير من الأنشطة غير المشروعة بالإضافة إلى قيام دول وجماعات خيرية ودينية وثقافية بجمع الأموال لدعم الأنشطة الإرهابية.[١٠]

٨- ليس بلازم أن تعاني الدول من أزمات اقتصادية حتى تنمو فيها المنظمات فقد وجد الإرهاب في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وهما من أكثر مجتمعات العالم استقراراً من الناحية الاقتصادية[١١].

٩- بعض المنظمات التي تقاتل من أجل التحرير خلطت بين الكفاح المسلح والإرهاب في أعمالها.

١٠- أصبح استخدام أجهزة مكافحة الإرهاب للتقنيات الحديثة أمراً ضرورياً حتى تستطيع أن تجابه استخدام الجماعات الإرهابية للأسلحة عالية التقنية والتدمير.[١٢]

ويختلف الوصف الذي يطلقه رجال الإعلام على أعضاء المنظمات الإرهابية باختلاف الموقف السياسي

الذي يتخذونه تجاههم، ومن ثم استخدمت أوصاف مختلفة عند الإشارة إليهم، فهم إما إرهابيون أو مخربون أو عصاة أو منشقون أو مجرمون، وإما جنود تحرير أو محاربون من أجل الحرية أو مناضلون أو رجال حركة شعبية أو ثورية وأحيانا يوصفون وتوصف عملياتهم في نظر بعض بانهم خصوم أو معارضون للحكم أو"راديكاليون" (RADICALS) متطرفون.

المحور الثاني: أسباب تنامي ظاهرة الإرهاب الدولي

انطلاقا من حقيقة علمية ثابته أن لكل ظاهرة مجموعة اسباب ودوفع وبالتالي بتفاعلها تتولد مجموعة نتائج تكون ظاهرة معينة، وبذلك كان لابد من البحث في اسباب ظاهرة الارهاب الدولي لسببين مهمين وهما:

- أن فهم أي ظاهرة من الظواهر يتوقف على معرفة أسبابها وبواعثها، فبتلك المعرفة نتمكن من التحكم فيها، بتنميتها، والمحافظة عليها إن كانت ظاهرة إيجابية، والحد منها، أو القضاء عليها إن كانت سلبية.كما هو الحال في ظاهرة الإرهاب الدولي وانعكاساته المدمرة.
- الإسهام في تلمس الأسباب الحقيقية لظاهرة الإرهاب، والكشف عنها وبيانها، ولاسيما مع وجود بعض الاضطراب، والتناقض أحيانا في تحديد أسباب هذه الظاهرة الخطيرة وبواعثها.

وعند البحث عن أسباب الإرهاب الدولي نجد صعوبة في تحديد الاسباب المباشرة وغير المباشرة لهذه الظاهرة وتكاد تتباين هذه الأسباب لنفس الظاهرة حسب الزمان والمكان، فمثلاً بعض اسباب الإرهاب في العراق (فمثلاً السبب الطائفي هو السبب الرئيس المحرك للإرهاب في العراق) لا تكاد تذكر هذه الأسباب عند البحث في ظاهرة للإرهاب في جمهورية مصر العربية.

أن الإرهاب ظاهرة معقدة ومتشابكة تشترك في بروزها في المجتمع جملة من العوامل والأسباب، حيث تتداخل العوامل الشخصية والنفسية مع الثقافية والسياسية والاقتصادية، لتشكل ظاهرة الإرهاب التي تحقق أهدافها بممارسة العنف والقتل، وتحسم خلافاتها بإلغاء الآخر وإقصائه من الوجود. وهناك بعض العوامل التي تزيد من حدة التطرف والإرهاب واستمرارهما، منها معاملة التطرف بتطرف مضاد، ومواجهة إرهاب الأفراد والجماعات بإرهاب الحكومة، والاقتصار على الوسائل القمعية دون البحث

والتعامل مع جذور المشكلة.[١٣] إلا أن بعض الباحثين أجمل الأسباب التي يتعين دراستها للوقوف على تشخيص واقعي ومتكامل لأسباب الإرهاب ومنها:

- العجز في بعض البلدان عن تلبية احتياجات الإنسان الأساسية وتفكك المجتمعات والتبعية وآثار الاستعمار والقروض والمساعدات الدولية والشعارات والوعود غير الواقعية للشعوب والاعتداء على الملكية الخاصة ومصادرتها والاستبداد والنعرات التاريخية، والأحقاد الاجتماعية والصراع الدولي على مناطق النفوذ والحروب
- الأهلية بغرض استنزاف الموارد المادية والبشرية والتمييز العنصري والعنف السلطوي والانقلابات والثورات والتطرف ودور وسائل الإعلام والإهانة والسخرية وإذلال الإنسان والتربية غير الواقعية.
- وهناك رأي آخر يحمِّل أسباب الإرهاب والعنف في الحقائق التالية:

(أجواء الحريات، والمناخ العام، والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والمفاهيم الخاطئة وحركة الصراع الدولي، والمسلك الأمني، والمسلك النظامي أو القانوني وضع المعارضة والدعم الخارجي وغير ذلك).[١٤]

وبشكل عام يمكن تصنيف هذه الأسباب والدوافع التي تنتج ظاهرة الإرهاب الدولي الى بعدين أساسيين وهما:[١٥]

أ- البعد المحلي: المستوى الداخلي

يرى بعض الباحثين أن أسباب الإرهاب يعزى إلى البيئة التي يعيش فيها الإنسان، والمؤثرات التي تتدخل في تكون نمط حياته، أو تؤثر فيها، ومن تلك الأسباب:

- **أسباب تربوية وثقافية**: أن أي انحراف أو قصور في التربية يكون الشرارة الأولى التي ينطلق منها انحراف المسار عند الإنسان، ويجعل الفرد عرضة للانحراف الفكري ومناخًا ملائمًا لبث السموم الفكرية لتحقيق أهداف إرهابية.
- **أسباب اجتماعية**: فانتشار المشكلات الاجتماعية والتفكك الأسري يدفع الفرد إلى الانحراف في السلوك، والتطرف في الآراء، والغلو في الأفكار، بل ويجعل المجتمع أرضًا خصبة لنمو الظواهر الخارجة عن الطبيعة البشرية.

- **أسباب اقتصادية:** فكلما كان دخل الفرد يفي بمتطلباته ومتطلبات أسرته كان من رضاه واستقراره الاجتماعي ثابتًا، وعلى العكس إذا كان دخله قليلاً كان مضطربًا وغير راضٍ عن مجتمعه، هذه الحالة من الشعور يولد عند الإنسان حالة من التخلي عن المسؤولية الوطنية.
- **أسباب سياسية:** أن وضوح المنهج السياسي واستقراره، والعمل وفق معايير وأطر محددة، يخلق الثقة والقناعة، ويبني قواعد الاستقرار الحسي والمعنوي لدى الفرد، كما أن الغموض في المنهج والتخطيط في العمل يزعزع الثقة، ويخلق حالة من الصدام بين المواطنين والقيادة السياسية، فتقوم جماعات وأحزاب متصارعة، وهذا وجه من وجوه انتشار الإرهاب.
- **أسباب نفسية:** فهناك دوافع تدميرية نفسية متأصلة في الفرد، وتضخم الأنا العليا بسبب الشعور المتواصل بوخز الضمير، أو الإحباط في تحقيق بعض الأهداف أو الرغبات، أو الوصول إلى المكانة المنشودة ، فهذه العوامل
- النفسية تؤدي إلى ارتكاب الأعمال الإرهابية، نتيجة لخلل في التكوين النفسي أو العقلي أو الوجداني، سواء مكتسب أو وراثي.
- **أسباب دينية:** إن الإنسان يمتاز عن سائر الكائنات الحية بأن حركاته وتصرفاته الاختيارية يتولى قيادتها فكره وعقيدته، فالإنسان مقود أبدًا بفكرة صحيحة أو فاسدة. وهذه المنظومة من الأفكار تشكل ما يسمى عقيدة الفرد وأهمها العقيدة الدينية التي يؤمن بها وكيف يفسرها ويعمل بها غلواً او أعتدالاً، وعلى هذا فإن السبب الرئيس للغلو وسلوك سبل العنف والإرهاب انحراف الفكر وضلاله، والتباس الحق بالباطل لدى أصحاب هذا الاتجاه. وغالباً لم تكن الأديان السبب الدافع للعنف والإرهاب، ولكن الكيفية التي يفكر ويؤمن بها الفرد قد يجد مبرر عقائدي يكون بمثابة غطاء شرعي للأساليب والافكار الإرهابية التي يتبناها.[١٦]

ب- البعد العام: المستوى الدولي، نتيجة لعدة أسباب منها:

- التقدم العلمي والتقني في مجال شبكات الاتصال، الذي مكن أعضاء تلك الخلايا والشبكات الإرهابية من الحصول على معدات وأجهزة فنية متقدمة.
- التناقضات في موقف بعض دول العالم تجاه ظاهرة الإرهاب.

- وجود ما يسمى بحركات المقاومة للفكر السائد في بعض الدول أو للنظام الحاكم فيها.
- تفشي ظاهرة الفقر والبطالة في كثير من دول العالم.

المحور الثالث/ التدابير الوقائية في مكافحة الإرهاب الدولي

لقد أدى اختلاف الدول في نظرتها إلى الإرهاب من حيث مفهومه ومعناه، إلى صعوبة اتفاقها على المستوى الدولي بشأن التعاون لمكافحة هذه الظاهرة. ويمكن تجسيد هذا الاختلاف في العبارة المختصرة التي تقول: "إن الإرهابي في نظر البعض، هو محارب من أجل الحرية في نظر الآخرين". وأدى ذلك إلى فشل أغلب الجهود الدولية في الوصول إلى تحديد دقيق لحقيقة الإرهاب، مما حال دون الاتفاق على درجة من التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب، لدرجة أن المؤتمر الدولي الذي عقد في عام١٩٧٣م لبحث الإرهاب والجريمة السياسية قد انتهى إلى أن عدم وجود مفهوم واضح للأسباب التي تؤدي إلى ممارسة النشاطات التي تنشئ حالة الإرهاب هو العقبة التي تحول دون اقتلاع الإرهاب واجتثاث جذوره.

أولاً: الجهود الدولية في مكافحة الإرهاب الدولي

منذ أن وضعت عُصْبة الأمم، في سنة ١٩٣٧، اتفاقيةَ منع الإرهاب والمعاقبة عليه، ظلت مسألة مكافحة الإرهاب مُدرَجَةً في جدول أعمال المجتمع الدولي. وهكذا، فبداية من سنة ١٩٦٣، اعتُمد ستة عشر صكا قانونيا عالميا ذا صلة بمنع الأعمال الإرهابية والمعاقبة عليها. وعلاوة على ذلك، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ

ما يزيد عن عقد من الزمن، بمبادرة خاصة من اللجنة السادسة، قرارات سنوية بشأن الإجراءات الرامية إلى مكافحة الإرهاب الدولي.

وفي هذا الاتجاه قرّرت الدول، في الجمعية العامة للأمم المتحدة رسميا:[١٧]

(٢ –التعاون بصورة تامة في مكافحة الإرهاب، وفقا للالتزامات المنوطة بنا بموجب القانون الدولي، بهدف العثور على أي شخص يدعم أو يسهّل أو يشارك أو يشرع في المشاركة في تمويل أعمال إرهابية أو في التخطيط لها أو تدبيرها أو ارتكابها، أو يوفر ملاذا آمنا.

٣ –كفالة القبض على مرتكبي الأعمال الإرهابية ومحاكمتهم أو تسليمهم، وفقا للأحكام ذات الصلة من القانون الوطني والدولي.)

كما اعتمد مجلس الأمن قراراتٍ عديدةً في مجال مكافحة الإرهاب، من بينها القرار(١٣٧٣) الذي اعتُمد عقب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، والذي له مكانةٌ خاصة. وبهذا المعنى فهو يتسم ببعد عام وإلزامي، ذلك أنّ اعتماده من قِبَل مجلس الأمن كان بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وقد ترتب على اعتماده وفقا لذلك الفصل من الميثاق أنه يجب اعتبار الإرهاب بمثابة تهديد للسلام والأمن الدوليين.وآخر قرار صارم صدر عن مجلس الأمن بالأجماع القرار (٢٢٤٩) الذي يأتي بعد حوالي أسبوع من هجمات باريس الإرهابية نهاية عام ٢٠١٥، الذي دعى الدول على مضاعفة جهودها وتنسيقها لمنع ووقف الأعمال الإرهابية التي يرتكبها تنظيم (داعش) ومجموعات أخرى مرتبطة بتنظيم القاعدة. ويشير النص إلى إجراءات تتخذ على الأراضي التي يسيطر عليها (داعش) في سورية والعراق، وبما يتوافق مع القوانين الدولية. ويدعو أيضا الدول إلى تكثيف جهودها لمنع مواطنيها من الانضمام إلى (داعش)، وتجفيف مصادر تمويل الحركات المتشددة.

وما اذا كانت (جريمة) ارهابية او من عمليات المقاومة لنفس الاسباب مما يفقد المحاكمة مبرراتها ونتائجها الموضوعية ويجعل سلوك بعض الدول بعيداً عن مقتضيات التعاون الدولي ومخالفاً لأحكام القانون والاتفاقيات لإرضاء هذا الطرف او ذاك وغالباً ما تنتهي إلى الافراج عن الارهابيين بدون قناعة ولمجرد تجنب الحرج .[١٨]

إلا أن مواجهة الارهاب كجريمة دولية تجلت وكما اوضحنا عبر جهود المجتمع الدولي المتمثلة في محاولة قمع ومنع افعال عديدة تقع ضمن مفهوم – الارهاب – مجسدة في عدة اتفاقيات دولية، الا ان هذه الجهود جاءت لتوجه هذه الجريمة بشكل متدرج وكما حصل مع جريمة خطف الطائرات التي تميزت فترة الستينات من القرن المنصرم بكثرتها.[١٩]

وقد افرز التعامل الدولي ثلاث اتجاهات تمثل مواقف الدول في مجال مجابهة الارهاب، تمثلت بالاتي:[٢٠]

الاتجاه الأول: لا يرى غير القمع والتأديب ومعاقبة الدول التي يشتبه بمساندتها للإرهابيين بكل الوسائل العسكرية وغير العسكرية أسلوباً لمجابهة الإرهاب، من هذا الرأي كـل من أمريكا وبريطانيا وإسرائيل، وقد كشفت سلوكية هذه الدول عن غايتها من هذا التطرف وهي رغبتها في الاعتداء على غيرها ومعالجة منازعاتها مع من تنوي معاقبتهم والتصدي لنضال حركات التحرير بحجة مكافحة الإرهاب خلافاً للقانون.

والاتجاه الثاني: يرى عدم اعتماد القمع فقط في التعامل مع الدول المشتبه بدعمها للإرهابيين ويستحسن إقناعها عوضاً عن تأديبها لحملها على التخلي عن الإرهابيين او التعامل معهم للحيلولة دون زعزعة العلاقات الدولية. من هذا الرأي كل من فرنسا وإيطاليا واليونان.

وهنالك اتجاه ثالث: يرى ضرورة اللجوء إلى القانون الدولي لمعالجة أسباب الإرهاب ودوافعه باعتبارها (منازعات) دولية وتسويتها واتخاذ التدابير لمواجهة العدوان في حالة وقوع العمليات الإرهابية الدولية تتم وفقاً لأحكامه وبجزاءاته وبخاصة الوسائل القانونية التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة ومن هذا الرأي غالبية الدول والأوساط القانونية في العالم. ويبدو ان الاتجاه الأخير اكثر انسجاماً مع مقتضيات احترام القانون والشرعية ويقدم وسائل وحلول قانونية عملية وفعالة في مواجهة ظاهرة الإرهاب الدولي، ويحقق مقاصد الأمم المتحدة وغاياتها التي نص عليها الميثاق وقمع العدوان وحل المنازعات الدولية بالوسائل السلمية ومنع استعمال القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية او استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة على وجه لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة والعمل على إنماء التعاون والعلاقات الودية بين الأمم ومنع الدول من التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ولا شك في أن ممارسة الإرهاب الدولي أو التهديد به ضد أمن وسلامة طرف دولي آخر لأي سبب كان يخالف هذه المبادئ والمقاصد ويعد انتهاكاً صارخاً لها فضلاً عن ان اللجوء إليه أساسا مخالف للقانـون الـدولي ويـوجب اتـخاذ التـدابير المنصوص عليها في الميثاق ضد مرتكبه.[٢١]

وأخيرا لأبد أن نقول إن صعوبة الاتفاق الدولي على تعريف الإرهاب يقودنا إلى نتيجة مفادها أن عملية مكافحة الإرهاب تنبع بالضرورة من وحي التعريف بالإرهاب وبالتالي فإن المكافحة الدولية للإرهاب وفي غياب مفهوم جاد ترضى عنة شعوب العالم، تظل نسبية، بل عديمة الجدوى، وفي مجتمع دولي

تتضارب فيه المصالح بشكل كبير ويتم تباين قاتل بين وضع شمال متطور يغزو الفضاء، وجنوب متخلف وفقير يصارع من أجل البقاء، ومادامت شعوب بريئة تقتل، وقرارات أمريكية تصدر باسم الأمم المتحدة، وأخرى ملحة تمنع، وانساق فكرية وتعليمية محلية تعدل وتلغى، وأموال شخصية تجمد لمجرد الاشتباه بها بذريعة مكافحة الإرهاب سوف تظل هذه الظاهرة حتى وجود عدل شامل وعام يحفظ لكل بلدان العالم دون استثناء أمنها واستقرارها ورفاهيتها وعيشها حياة كريمة مستقرة.

ثالثاً: الوسائل غير العسكرية في مكافحة الارهاب الدولي بعد احداث ١١ ايلول

رغم ان الارهاب الدولي ليس بالظاهرة الحديثة وقد اشرنا الى ذلك سابقا، الى ان الجديد في موضوع ظاهرة الارهاب الدولي هو اسلوب مواجهته او مكافحته حيث وضعت استراتيجيات عديدة ومتنوعه لمجابهة هذا الخطر الذي شغل عالم القرن الحادي والعشرين خاصة بعد يوم ١١ ايلول ٢٠٠١.[٢٢]

وغالباً ما يوصف يوم(١١/ايلول/٢٠٠١) باليوم غير العادي في تاريخ الولايات المتحدة خاصة وفي تاريخ العلاقات الدولية عامة ففي ذلك اليوم، تلقت القوة العظمى الوحيدة والمنفردة بقمة النظام العالمي في العقد الاخير من القرن العشرين، اي الولايات المتحدة الامريكية اقسى الضربات في تاريخها كله، مقارنة بهزيمتها الشهيرة امام اليابان في (بيرل هاربر) أبان في غمار الحرب العالمية الثانية وفي وقت تبشر الولايات المتحدة فيه بأطروحتها "القرن الامريكي الجديد" وتزهو برموزها حيث برجي التجارة العالمي والبنتاغون[٢٣].

وتبعا لضخامة هذه الاحداث اندفعت الكثير من الاوساط الاكاديمية والإعلامية الى طرح الكثير من التساؤلات حول ظروفها وملابساتها ، حول الاطراف التي تمتلك الوسائل والامكانيات الحقيقية الكفيلة بأحداث مثل تلك الأضرار لأعظم واقوى دولة في العالم، واخيرا حول الاهداف والابعاد المباشرة وغير المباشرة لها[٢٤].

وعلى قدر اهمية ذلك الحدث جاءت الاستجابة الامريكية له حيث عملت الولايات المتحدة على مجابهة ما اسمته (بالإرهاب) داخليا وخارجيا واتخذت من مواجهته ومكافحته شعارا لحملتها العالمية ودربا للإفصاح عن طموحها في الهيمنة العالمية.

من المعروف ان الارهاب الدولي له اشكال مختلفة ومتنوعة من حيث طبيعة التنظيم والاهداف ونطاق العمل والأيديولوجية التي توجه افعالها، بذلك فأن الارهاب الدولي لا يقتصر على التطرف الاسلامي او الديني وانما يتعدى ذلك ليشمل اشكال متنوعه من الارهاب الدولي بعضها يتخذ شعارات سياسية وقومية. وعلى هذا الاساس لابد من تنوع التدابير المتخذة لمكافحة هذه الاشكال المختلفة من الارهاب الدولي[٢٥].

وعندما نبحث في الأساليب (التدابير) غير العسكرية فإننا نكون امام طيف واسع ومتنوع من الخطوات والإجراءات الوقائية تأخذ ابعاد سياسية واقتصادية واعلامية واجتماعية وتعليمية...الخ.[٢٦]

وعليه سوف نتناول ذلك على شكل نقاط التي تمثل إجراءات عمل لمكافحة الارهاب وهي على النحو التالي:

١-**تجفيف المنابع الاقتصادية للإرهاب**: ان الارهاب الدولي يتغذى وينمو على منابع اقتصادية تمول عملياته الارهابية حيث يمثل قطع التمويل عن الارهاب بمثابة قطع شريان الدم عن القلب، وبما ان الارهاب يختلف من حيث اساليب

تمويله فبعض المنظمات الارهابية تعتمد على التبرعات من دول مختلفة او من خلال التجارة غير المشروعة (مثل تجارة المخدارت) او من حيث غسيل الاموال او الابتزاز او الفدية...الخ[٢٧]، وهذا يحتاج الى تكاتف الجهود الدولية لتجفيف المنابع الاقتصادية للإرهاب من حيث مراقبة التحويلات المالية و القضاء على التجارة الغير شرعية و واصدار تشريعات دولية تعاقب الدول التي تمول الارهاب.

٢-**تشكيل تحالف دولي واسع النطاق لمكافحة الارهاب**: بالرغم من تأسيس مثل هذا التحالف فعلا من قبل الولايات المتحدة الامريكية بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ لكن هذا التحالف اصبح لخدمة مصالح

الولايات المتحدة بالدرجة الاولى ويخدم ويعزز هيمنتها العالمية، لكن نحن نتكلم عن تحالف تشرف عليه الامم المتحدة وله منهج عمل واستراتيجية واضحه المعالم والاهداف يكون محور اهتمامه تتبع عمل المنظمات الارهابية ومساعدة الدول التي تعاني من هجمات ارهابية متكررة.

٣-**تحصين المجتمع من مغذيات الارهاب**:[٢٨] وذلك من خلال القضاء على البطالة اذ تشكل مشكلة انتشار الفقر والبطالة بين الشباب الى الشعور بالإحباط وتدفع الشباب الى التمرد على المجتمع والنظام السياسي القائم وبذلك يكون هؤلاء فريسة سهله للتجنيد في المنظمات الارهابية ومن خلال النموذج العراقي وجدنا الكثير من هذه النماذج التي تم تجنيدها وعليه لابد من تحصين الشباب من هذه المنظمات من خلال القضاء على البطالة والفقر من خلال تنفيذ برامج تنموية و نشر المؤسسات الترفيهية والرياضية واماكن لشغل الفراغ للشباب حيث اثبتت الدراسات والاحصائيات ان الغالبية العظمى من الارهابيين هم من فئة الشباب وتتضمن ايضا خطوات اخرى مهمه وهي[٢٩]

أ- التخطيط الاقتصادي الفعَّال لحل المشكلات الاقتصادية.

ب- الانفتاح الاقتصادي، واستخدام التقنية الحديثة لتوفير الجهد والوقت والمال.

ج - النظر بجدية في مشكلات الديون، وترشيد الاستهلاك، وخفض الإنفاق على الأسلحة، وتنمية الموارد الاقتصادية.

د- استصلاح الأراضي الزراعية لمواجهة النقص الغذائي.

٤-تحصين المجتمع الاسلامي من شوائب الفتاوى التكفيرية و تكاتف الجهود لدول العالم الاسلامي لتنقية المجتمعات الاسلامية من بعض الشوائب وتتضمن مجموعة من الإجراءات:

ا- تتبع جذور مشكلة الإرهاب في المجتمعات، وتسخير المعرفة الإنسانية لمكافحته.

ب-إيضاح الصلة بين جرائم الإرهاب وغيرها من المشكلات الأخرى.

ج- الاهتمام بالمنهج العلمي في مواجهة المشكلات والنظر إلى حلولها في إطار سياسات واستراتيجيات الدول، وليس في إطار الأجهزة الأمنية فقط.

د- إصلاح الأخطاء أولاً بأول بمنظور يقوم على الحزم والعدل والمكاشفة لمختلف الجوانب السلبية.

ه- أن يتزايد تعاون أفراد المجتمع في مواجهة الإرهاب.

و- وجوب النظرة الاستشرافية للمستقبل، والتحسب لما سيقع في العالم من الجرائم الإرهابية.

ز- تطبيق الاتفاقيات والاستراتيجيات الخاصة بمكافحة الإرهاب.

ح- حماية حقوق وكرامة الإنسان في إطار الثوابت والقيم المرعية خاصة وأنه من المؤسف أن هناك صعوبة لدى بعض الجهات في إدراك حقوق الإنسان في الإسلام، ويتحمل المسلمون نتائج ذلك بإهمالهم عرض وشرح هذه الحقوق في العالم[٣٠].

وكذلك في هذا السياق لابد من تغيير في بعض المناهج التعليمية التي تدعوا الى العنف والتي شوهت صورة الاسلام الحقيقي والتي تدعوا الى نبذ الآخر وكذلك تتضمن مجموعة خطوات وهي:[٣١]

أ- التعليم، والعمل على نشره، وتخفيض نسبة الأمية بأقصى سرعة ممكنة.

ب- تحسين نوعية التعليم، وتوجيهه إلى الاحتياجات الأساسية والملحة للمجتمع.

ج- توجيه الشباب نحو التدريب المهني والتقني، والبحث العلمي.

د- التركيز المستمر على الجوانب الصحية لأفراد المجتمع، وإيجاد الكوادر الطبية المؤهلة.

ومن خلال ما تقدم ندرك اهمية رفع شعار الوقاية خيرا من العلاج ونحن نبحث عن حلول جذرية لمشكلة الارهاب ومن خلال استقراء الوقائع التي يعيشها الواقع العربي الراهن وخصوصاً الواقع العراقي نستطيع ان نستدل على ضرورة القضاء تماما على مغذيات الارهاب ودوافعه والحجج التي تدفع باتجاه اللجوء الى هذا الخيار، لذلك لابد من عدم تهميش المكونات السياسية والطائفية والقومية وانتهاج سبل العدالة في ممارسة الحكم بعيدا عن الفساد المالي والاداري وزرع شعور المواطنة في البلدان التي فقدت هذا الشعور نتيجة ممارسة السلطات القمعية وبالتالي فقد الكثير من مواطني الدول العربية هذا الشعور مما يجعلهم لقمة سائغة للمنظمات الارهابية و من السهل تجنيد هذه الفئة من خلال شحنهم عقائديا ودينيا والترويج لقضية قد تكون حقيقة موجودة ويعاني منها المجتمع من تهميش لاحد المكونات لكن طريقة علاج هذا التهميش تكون باستخدام العنف نتيجة استغلال الارهاب لهذه الطوائف والمكونات، لكن العكس صحيح لو شعر الجميع بالرضى عن السلطة السياسية والاحساس بوجود ديمقراطية وتداول سلمي للسطلة هذا بالإجمال يشكل وقاية من مخاطر انتشار الارهاب.

الخاتمة

يمكن القول إجمالا بأن الإرهاب كظاهرة عالمية معاصرة يعكس أزمة ضمير وأزمة أخلاقيات حادة ومستحكمة يعيشها النظام السياسي العالمي، واقتصاد النظام السياسي الدولي إلى الحزم في الرد على المخالفات والانتهاكات التي تتعرض لها مواثيقه بعقوبات دولية شاملة ورادعة ضد مظاهر العبث والتسيب الدولي، فضلا عن خضوع العديد من الدول والحكومات أو تواطؤها مع منظمات الإرهاب الدولي مما يضع تحت أيدي هذه المنظمات إمكانيات واسعة تساعدها على تنفيذ المخططات الإرهابية، وكذلك التكامل والتنسيق والتبادل بين منظمات الإرهاب، والتقدم التكنولوجي، ويضاف إلى ذلك المواقف السلبية للدول في مواجهة الإرهاب وعدم المشاركة الجدية في مكافحته مما كان له أثر مهم في اتساعه.

وقد دعا القرار الأممي رقم (٤٠ / ٦١ لعام ١٩٨٥م، الذي شرح مفهوم الإرهاب، جميع الدول إلى أن تهتم بالقضاء التدريجي على الأسباب الكامنة وراء الإرهاب الدولي (إرهابا رسميا) وهذه الحالات هي: الاستعمار والعنصرية، والحالات التي تنطوي على انتهاكات عديدة وصارخة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، والحالات التي يوجد فيها احتلال أجنبي.

ومن خلال ما تقدم ذكره نتوصل الى مجموعة استنتاجات

١- الارهاب ظاهرة قديمة لكن بدأ العالم يهتم بهذا الشكل من العنف المنظم بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١.

٢- الارهاب ليس له دين او قومية او هوية فهو عابر للقوميات والجنسيات ولا يعترف بالقوانين والاعراف الدولية.

٣- لا يمكن وضع علاج معين لظاهرة الارهاب الدولي دون معرفة اسبابه الحقيقية ومغذياته وعندما نستطيع توصيف الاسباب يمكن بعدها تحديد العلاج المناسب.

٤- لا يمكن معالجة ظاهرة الارهاب الدولي بالاعتماد على اسلوب واحد، وانما هنالك طيف واسع من الاساليب والخطوات التي يأخذ بعضها ابعاد عسكرية– امنية وبعضها الاخر يعتمد على بناء مجتمع رصين ومحصن من الارهاب من خلال انتهاج اسلوب الوقاية خيراً من العلاج.

٥- لابد من تكاتف الجهود الدولية والاقليمية في وضع استراتيجية واضحة المعالم ومحددة الاهداف يكون محور عملها مكافحة الارهاب الدولي.

٦- من الضروري اتخاذ خطوات مدروسة لتجفيف المنابع الاقتصادية والمالية للإرهاب ومراقبة التحويلات المالية والقضاء على تجارة المخدرات لأنها اصبحت مصدرا لتمويل الارهاب الدولي والمثال على ذلك افغانستان.

٧- يجب التمييز ما بين الارهاب والمقاومة رغم صعوبة هذا التمييز وهذا ما عقد من مهمة مكافحة الارهاب.

٨- يجب ان يقوم علماء الدين وخطباء الجمعة بواجبهم في اظهار الوجه المشرق للإسلام بعيداً عن التطرف والتعصب.

الهوامش

[١]– عبدالرحمن بن محمد بن علي الهرفي، الإسلام والإرهاب، بحث منشور على شبكة الانترنت: http://www.saaid.net/Doat/alharfi/ .

[٢]– ابن منظور، لسان العرب، ج٥، ص ٣٣٧.

[٣]– الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ص ٢٠٤.

[٤]– جبران مسعود، دار العلم للملايين، ط٣، بيروت، ١٩٧٨، ص٨٨.

[٥]– معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٠، ص٢٧.

[٦] – انظر: إدونيس العكرة، الإرهاب السياسي: بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية، دار الطليعة، بيروت،١٩٨٣، ص ص ٥٠–٥٤.

[٧]– عبدالرحمن رشدي الهواري، الإرهاب والعولمة: التعريف بالإرهاب وأشكاله، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط١، ٢٠٠٢م، ص٢١.

[٨] – المادة الاولى من الاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب.

[٩] – د. هيثم الكيلاني، الارهاب يؤسس دولة (نموذج إسرائيل)، دار الشروق، ط١، القاهرة، ١٩٩٧، ص ١٧.

[١٠]– David Mc Keeby, Al-Qaida Remains Significant Terrorist Threat, 17 July 2007, http://usinfo.state.gov

[١١] – أشتون ب. كارتر و ويليام ج. بيري. الدفاع الوقائي: في إستراتيجية أمريكية جديدة للأمن، ترجمة سعد حليم، ط١، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ، ٢٠٠١.

[١٢]– عبد العزيز أحمد الدسوقي: أثر الإرهاب المدمر، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٩، ص٥١–٥٣.

[١٣]– للمزيد ينظر: أحمد أبو الروس، الإرهاب والتطرف والعنف في الدول العربية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠١ م، ص١٣.

[١٤]– محمد صابر زاهد: ويلات العنف، دار المجتمع، ط١، بيروت، ص٤٣.

[١٥]– أسماء بنت عبد العزيز الحسين، أسباب الإرهاب والعنف والتطرف دراسة تحليلية، موقع الإسلام، ١٩١١م ، ص ١٠–١٣: http://www.al-islam.com.

[١٦]– ينظر: هيثم عبد السلام محمد، مفهوم الإرهاب في الشريعة الإسلامية، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ٢٠٠٥، ص ص ٩٠–٩١.

[١٧]– انظر القرار/A ٢٨٨/٦٠، استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، خطة العمل، ثانيا–٢ وثانيا–٣، التدابير الرامية إلى منع الإرهاب ومكافحته انظر:

http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N٠٥/٥٠٤/٨٩ .

[١٨] – فقد حاكمت بعض الدول الاوربية عناصر من المقاومة الفلسطينية عن عمليات مقاومة مشروعة في حين افرجت عن ارهابيين إسرائيليين استناداً إلى تبريرات غير واردة ، كما امتنعت مالطا عن التعاون مع مصر، فرفضت تسليمها الارهابي "محمد رزاق " مختطف الطائرة المصرية لمحاكمته او السماح لها بمتابعة التحقيق معه بسبب ضغوط اجنبية تعرضت لها. لمزيد من التفصيل راجع: عبد الله عبد الجليل الحديثي، الإرهاب الدولي في الواقع و القانون، مجلة القضاء، مطبعة الشعب، بغداد، العددان ٣–٤، السنة الرابعة و الأربعون، ١٩٨٩، ص٢٤٣–٢٤٧.

[١٩]– فقد بلغت بين عام ١٩٦١–١٩٦٩ (١٣٢) حادثة –(٧٠) منها خلال عام ١٩٦٩، سمعان بطرس فرج الله، تغيير مسار الطائرات بالقوة ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، المجلد الخامس و العشرون، ١٩٦٩، ص ١٦٧.

[٢٠]– http://www.ao-academy.org/wesima_articles/letters

[٢١] انظر: عبد العزيز محمد سرحان: حول تعريف الإرهاب الدولي وتحديد مضمونه، المجلة المصرية للقانون الدولي ، المجلد التاسع والعشرون، ١٩٧٣، ص١٧٣–١٧٨. وعبد الله عبد الجليل الحديثي، مصدر سابق، ص٢٤٦–٢٤٨.

[٢٢] – Peter baker "Bush Doctrine is expected to get chilly reception, Washington post, www.washingtonpost.com January 23, 2005,p,p44-47.

[٢٣]– اسامة الغزالي حرب، هل استوعب الامريكيون درس ١١سبتمبر، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (١٤٧)، ٢٠٠١، ص١٤.

[٢٤]– حسين بوقارة، انعكاسات احداث سبتمبر على العلاقات الدولية، شبكة المعلومات العالمية، الموقع: www.albayan.co.ae\2002\9\13 .

[٢٥] – اكرم فرج، مفهوم الارهاب والإرهاب والحد الفاصل بينهما، مجلة الحكمة، العدد ٢٩، (بغداد: بيت الحكمة)، ايلول ٢٠٠٢، ص ١٢٨.

[٢٦] – عبد الباري عطيات، الإرهاب في الميزان، دراسة تحليلية، ط١، دار النور، بيروت، ٢٠٠٣، ص ٢٥.

[٢٧] – وبخصوص موضوع التعاون الدولي لمكافحة تمويل الإرهاب فقد تمت صياغة ٩ توصيات خاصة بتمويل الإرهاب (أُضيفت إلى التوصيات الـ ٤٠ الموجودة حاليا لمكافحة غسل الأموال) وذلك في إطار مجموعة العمل المالي الدولية (GAFI) وفريق العمل للشؤون المالية (FATF).وقد شهد نموذج التعاون الذي تمثله مجموعة العمل GAFI توسعا متناميا خلال السنوات الأخيرة ليشمل منظمات إقليمية شبيهة، وذلك أيضا بهدف ضمان التطبيق العالمي للمعايير التي قامت بصياغتها ولإحداث تناغم بين التشريعات الوطنية المختلفة في هذا الاتجاه. انظر: http://www.esteri.it/mae/AR .

[٢٨] – عبد القادر المسعودي: مخاطر العنف على الإنسان، ط١، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٥، ص ٣٠.

[٢٩] – انظر، عبد الوهاب الرفاعي: عالمية الإرهاب، ط د.ت، دار الفكر، القاهرة، ص٩٣.

[٣٠] – عبد الواسع عبد المقصود: عالمية الإسلام ومستقبل الإنسانية، ط د.ت، دار غريب، بيروت، ص٢١٣–٢١٥.

[٣١] – عبد العزيز أحمد الدسوقي: أثر الإرهاب المدمر، ط١م، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٩، ص ١٠٩.